مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال
ISSN : 2602-6570
المجلد 04 العدد 01 جوان 2021

سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر وأثرها على التنمية المحلية: دراسة حالة ولاية تبسة

The Policy of Agricultural Support in Algeria and its Impact on Local Development: Case of Tebessa

بوهلال محمد*[1]، بوطورة فضيلة[2]

[1] مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، جامعة العربي التبسي (تبسة)،
mohamed.bouhelal@univ-tebessa.dz

[2] مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، جامعة العربي التبسي (تبسة)،
fadila.boutora@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/25 تاريخ القبول: 2021/06/06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر وأثرها على التنمية المحلية في ولاية تبسة، وذلك من خلال التعرف على مراحل تطور سياسة الدعم بأشكاله المختلفة التي تبنتها الدولة منذ الاستقلال من أجل تحقيق أهداف السياسات التنموية للقطاع الفلاحي. وتم التوصل إلى أن الجزائر قامت بالاعتماد على مجموعة من الوسائل لدعم القطاع الفلاحي منها المؤسسات المالية، الصناديق المتخصصة في تمويل القطاع الفلاحي وبرنامج الإرشاد الفلاحي...، إلا أن النتائج المحققة لا ترقى لحجم الأهداف المرجوة لتحقيق التنمية المحلية.

كلمات مفتاحية: سياسة الدعم الفلاحي، التنمية المحلية، القطاع الفلاحي، الجزائر.

تصنيف JEL: Q20، Q18، R00، O20.

Abstract:

This study aims at highlighting the policy of agricultural support in Algeria and its impact on the local development in the governorate of Tebessa, through identifying the stages of development of the different types of the support policy that the state has adopted since independence to achieve the aims of the development policies in the agricultural sector. The results revealed that Algeria relied on a set of measures to support the agricultural sector; such as financial institutions, funds specialized in financing the agricultural activities and the agricultural extension program..., the achieved results do not meet the desired expectations to achieve local development.

Keywords: Agricultural support policy; Local development; the agricultural sector; Algeria**.**
Jel Classification Codes : Q20 ،Q18 ،R00 ،O20.

*المؤلف المراسل.

1. مقدمة

تعد مسألة التنمية المحلية من بين المسائل الهامة التي تسعى العديد من الدول إدراكها، لذلك فقد حظيت عملية التنمية المحلية باهتمام خاص من قبل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء فهي أصبحت تحتل مركزا مهما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية نظرا لما يترتب عليها من نهوض بالمجتمعات المحلية ورفع لمستوى المعيشة والدخول للمواطنين، وكذلك لكونها عملية ومنهجا يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل، علاوة على كونها السبيل للوصول إلى تنمية وطنية شاملة خاصة إذا تم تفعيل برامجها في إطار نهج الاستدامة.

وفي إطار المسعى نحو تحقيق التنمية المحلية لجأت الجزائر إلى الاعتماد على القطاعات الحساسة في الاقتصاد ومنها القطاع الفلاحي، حيث سعت الدولة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا إلى انتهاج سياسة الدعم الفلاحي بهدف زيادة إنتاج ومردودية القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي وتخفيض فاتورة استراد المواد الغذائية خاصة الأساسية، فقد خصصت الدولة الجزائرية مبالغ مالية هامة بهدف دعم القطاع الفلاحي ماليا وتوفير السيولة اللازمة لإنجاح البرامج والسياسات الفلاحية التي أتت بها الإصلاحات الجديدة، معتمدة على مجموعة من الآليات والوسائل لتطبيق سياسة الدعم الفلاحي، منها المالية كصناديق الدعم الفلاحي والتقنية كبرنامج الإرشاد الفلاحي ومعاهد التكوين، وكذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤسسات المالية في منح القروض.

إشكالية الدراسة: مما سبق تبرز إشكالية الدراسة التي يمكن صياغتها كما يلي:

- **ما هو تأثير تطبيق سياسة الدعم الفلاحي على التنمية المحلية في ولاية تبسة؟**

فرضيات الدراسة: قصد الإجابة على إشكالية الدراسة نعمل على اختبار الفرضيتين التاليتين:

- يساهم القطاع الفلاحي بالدفع بعجلة التنمية المحلية في ولاية تبسة؛
- نجحت سياسة الدعم التي تبنتها الجزائر في الرفع من معدلات نمو القطاع الفلاحي.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على سياسة الدعم الفلاحي المطبقة في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، والتعرف على وسائل الدعم الفلاحي التي اعتمدت عليها الدولة من أجل زيادة إنتاج ومردودية القطاع الفلاحي وأثرها على التنمية المحلية في ولاية تبسة.

منهج الدراسة: للوصول إلى نتائج البحث والإجابة على إشكالية الدراسة، اخترنا المنهج الوصفي من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، والاعتماد على المنهج التطبيقي في دراسة الحالة وذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال الأدوات الإحصائية كالجداول المتعلقة بالجانب الاقتصادي.

الدراسات السابقة: تمثل أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة أو أحد جوانبه في الدراستين التاليتين:

أحمد شريف، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مقال منشور بمجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة، العدد 40، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009، وهدفت الدراسة للتعرف على التجربة التنموية للجزائر والوقوف على إنجازاتها وسلبياتها والصعوبات التي واجهتها، وقد ركز الباحث في دراسته هذه عن جزء مهم من التجربة الجزائرية تمس التنمية المحلية ممثلة في البرامج القطاعية المخصصة للولايات (المحافظات) والبلديات الممولة بصفة نهائية من الموازنة العامة للدولة. أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة هي: أن البرامج المحلية تعتبر أحسن وسيلة لتحقيق التوازن الجهوي وتثبيت السكان واستقرار النشاطات ونشرها عبر كامل تراب الوطن وترقية الملائم منها بكل إقليم وتثمين الموارد المحلية، كما أن الجهود الحكومية لوحدها غير قادرة على بلوغ أهداف التنمية الشاملة والمتوازنة ما لم تكن مدعومة بالمبادرات الخاصة (مساهمة القطاع الخاصة) والمشاركة الشعبية تمويلا وإعدادا وتنفيذا وتقويما.

زاوي بومدين، التمويل لبنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، 2016/2015، وتناولت هذه الدراسة تقييم أثر مختلف أنواع وأساليب تمويل القطاع الفلاحي، قروض قصيرة ومتوسطة الأجل، الدعم الحكومي على إنتاج هذا القطاع، بأخذ عينة مكونة من 15 ولاية الممثلة للمنطقة الغربية للوطن خلال فترة (2009-2015)، وقد استخدم تحليل البيانات المدمجة كأسلوب مكننا من التحقق من الفرضيات والإجابة عن إشكالية الدراسة، وبعد التحليل توصلت الدراسة إلى إثبات وجود علاقة إيجابية تجمع بين كل من القروض قصيرة ومتوسطة الأجل، الدعم الحكومي وإنتاج القطاع الفلاحي من جهة، في المقابل عدم وجود تأثير بين هذه المتغيرات على المدى الطويل من جهة ثانية، هذا بعد اختيار نموذج التأثير الثابت الذي اعتبر النموذج الأمثل للدراسة.

2. أساسيات حول التنمية المحلية

يعد موضوع التنمية المحلية من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد في العديد من البلدان، سواء على مستوى السياسات الاقتصادية لمختلف الدول، أو على مستوى البحوث العلمية والأكاديمية، وذلك راجع للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها، حيث أضحت وسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني.

1.2 مفهوم التنمية المحلية

يصطلح على تسمية التنمية المحلية بتنمية المجتمع المحلي ويقصد بها العملية التي يمكن من خلالها تنسيق وتوحيد جهود سكان المحليات مع السلطات الحكومية قصد تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لتلك المجتمعات المحلية والإسهام في تنميتها، وبما أن التنمية هي كل متكامل يهدف إلى تقوية مواهب المواطن وتعزيز حريته، وقضاء على التحديات التي تواجهه، وتسهيل الحصول على الحاجيات الأساسية وفق مشاريع مبرمجة واقعية تعمل على استشارته أو مشاركته في الإنجاز أو المحافظة عليها، وبالتالي فإن التنمية المحلية تمس كل القطاعات وتمس الإنسان بكل مكوناته المادية والروحية، وتمس المحيط بكل تفاعلاته. (بلهادي و بن عبد العزيز، 2020، صفحة 639)

وتعرف التنمية المحلية أيضا بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية، في منظومة شاملة ومتكاملة. (بن غضبان، 2015، صفحة 29)

وتعرف أيضا بأنها عملية التغيير التي تتم في إطار السياسة العامة المحلية وتعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي للحكومة وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل فرد من أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة، ومن هنا فإن التنمية المحلية هدفها إشباع الحاجات العامة لأفراد المجتمع المحلي وليست محصورة على الدول المتقدمة بل كذلك الدول النامية. (فبدمة، 2012، صفحة 124)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية المحلية هي جزء مكمل للتنمية الشاملة تستهدف الارتقاء بالحياة اليومية للأفراد على المستوى المحلي عن طريق الشراكة بين جهود ومكونات المجتمع

المحلي وجهود السلطات الرسمية، وذلك عن طريق برامج ومشاريع تنموية تنطلق من مميزات وموارد وكفاءات وثقافة المجتمع المحلي وتستهدف الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية من اجل تحقيق تنمية شاملة تحقق التنمية الاقتصادية من جهة وتعزز الروابط والعلاقات الاجتماعية والثقافية من جهة أخرى.

2.2 أهداف التنمية المحلية

تعتبر عملية التنمية المحلية عملية مخطط لها ومبرمجة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة سابقا، ويمكن ذكر بعض هذه الأهداف والتي تتمحور حول: **(بيصار و شريط، 2018، صفحة 42)**

- حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها؛
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود؛
- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد؛
- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة؛
- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي؛
- إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها؛
- تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية، لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية؛
- ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير، التعود بالماء الصالحة للشرب الإنارة، الغاز، الكهرباء، المواصلات، الاتصالات، الصحة، التربية والتكوين، الرياضة، الترفيه، الثقافة والشؤون الاجتماعية والدينية)؛
- محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والهشة وإدماجها في المجتمع.

3. أساسيات حول الدعم الفلاحي

يعد الدعم الفلاحي من أكثر المواضيع نقاشا في المنظمات والهيئات الدولية التي تهتم بقضايا الزراعة والغذاء في العالم لما له من تأثيرات على التجارة في السلع الزراعية وبالتالي على القطاع الفلاحي ككل.

1.3 مفهوم الدعم الفلاحي

عرف الدعم على أنه مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة، أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها يحقق منه منفعة لدى الجهات المستفيدة، وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال (كالقروض والمساعدات)، أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض، أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو شكل تقديم خدمة أو سلع (دعم عيني)، باستثناء البنية التحتية، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، فظلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول. (غردي، 2011، صفحة 36)

2.3 أهداف الدعم الفلاحي

تعتبر سياسة الدعم الفلاحي إحدى الآليات المهمة المستخدمة في إطار السياسات الزراعية التي ترمي إلى ترقية القطاع الزراعي والنهوض به عن طريق الأخذ بيد صغار المنتجين وتشجيع الاستثمارات، وفي هذا الاتجاه حرصت معظم الدول وخاصة النامية منها إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية يمكن حصرها فيما يلي: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2009، صفحة 87)

- تشجيع ريادة القطاع الخاص في إحداث التنمية الزراعية، والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي؛
- تفعيل استغلال الميزات النسبية للدول، ونقل وتوطين التقنيات الحديثة؛
- تحقيق التنمية الاجتماعية؛
- تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة؛
- مساندة المزارعين لتدعيم قدراتهم التنافسية.

3.3. سياسات الدعم الفلاحي في الجزائر

عرفت سياسة الدعم في الجزائر ثلاثة مراحل أساسية: (زاوي، 2016، صفحة 204)

1.3.3 سياسة الدعم الفلاحي خلال الفترة (1962-1987): نظرا للظروف الاقتصادية والمالية السائدة خلال هذه الفترة والتي كانت السبب في إرغام الدولة على التدخل المباشر في تمويل وتسيير

ومراقبة جميع نشاطات القطاع الفلاحي، من خلال فرض سياسة دعم وحماية المنتجات الفلاحية، أصبح الفلاح عاجز عن تحديد آثار هذه السياسة في تقييم تكاليف الإنتاج الحقيقية هذا ما أدى إلى انسحاب فكرة التداول بالأسعار الحقيقية للمنتجات الفلاحية داخل الأسواق المحلية، إذ قدرت نسبة المزارع العاجزة حوالي 75% بمبلغ قدره بـ 1821 مليون دينار في السنة، يعتبر هذا من بين أهم العوامل التي دفعت الدولة إلى التوجه تدريجيا نحو تحرير أسعار منتجاتها الفلاحية ابتداء من 1982 وفق المرسوم الرئاسي الصادر في جانفي من نفس السنة، والذي تم من خلاله بداية تقليص تدخل الدولة في النشاط الفلاحي.

2.3.3 سياسة الدعم الفلاحي خلال الفترة (1988-1999): تميزت بداية هذه المرحلة بارتفاع حجم الاعتمادات الموجهة إلى دعم القطاع الفلاحي قدر سنة 1989 بنسبة 5% من مجموع النفقات الكلية، غير أن انتهاج الجزائر بعد أربع سنوات من هذا التاريخ سياسة إيقاف الدعم الفلاحي الموجه إلى المدخرات وتعويضه بدعم الأسعار، إذ عملت الدولة على استخدام إمكانياتها المالية المحدودة والمتوفرة لديها من خلال توجيه اعتماداتها المالية المخصصة للقطاع نحو دهم المنتجات الفلاحية مباشرة، هذا ما نتج عنه ارتفاع في نسبة الدعم مقارنة بالقيمة المضافة الفلاحية خلال هذه الفترة لتصل سنة 1992 إلى 9.3%، في المقابل استمرت الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع في الانخفاض لتصل سنة 1994 إلى 1.5% من مجموع النفقات العامة.

كما شهدت مرحلة ما بعد 1995 العديد من التقلبات في سياسة دعم القطاع الفلاحي وقد يرجع السبب في هذا إلى تذبذب في إيرادات الدولة الناتجة عن عدم استقرار أسعار المحروقات، أدت هذه الوضعية إلى ما يلي:

- دعم الاستثمارات الفلاحية من أجل الحفاظ على استمرارية النشاط الفلاحي من جهة وعلى تحديث أساليب وطرق الإنتاج من جهة ثانية؛
- مواصلة دعم الصادرات الفلاحية على الرغم من توجه الجزائر نحو الانفتاح التجاري، ويرجع سبب تفضيل الدولة لهذا النوع إلى محاولة تشجيع الفلاح على التوجه نحو الأسواق الفلاحية العالمية.

واستمر واقع عدم الاستقرار في سياسة دعم القطاع الفلاحي حيث شهدت هذه الفترة تذبذب في نسبة الدعم مقارنة بالقيمة المضافة للقطاع لتنحصر تلك النسبة بين 3.5% و7.1%، وهي في الواقع نفس النسب المسجلة خلال المرحلة الأولى (من 04 إلى 6%). (زاوي، 2016، صفحة 206)

3.3.3 سياسة الدعم الفلاحي خلال الفترة (من 2000 إلى يومنا هذا): في بداية سنة 2001 أعلنت الحكومة الجزائرية عن إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي مس كافة القطاعات، وقد تمحور نشاط برنامج الإنعاش الاقتصادي في القطاع الفلاحي شكل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث تم تخصيص ما يقارب 55.9 مليار دج في شكل دعم مباشر وغير مباشر، استخدم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أسلوب التدخل المباشر للدولة من أجل حماية الموارد المالية وضمان برنامج الدعم المستمر لجميع المشاريع التي يتم انتهاجها من أجل رفع مستوى الإنتاج الفلاحي والحفاظ على قدرة تحقيق الأمن الغذائي، ويتم وفق مجموعة من أساليب الدعم أهمها:

- دعم مداخيل الفلاح على المدى المتوسط والقصير مع إعطاء الأولوية إلى دعم المنتجات الأساسية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي؛
- دعم استصلاح الأراضي خصوصا تلك الأراضي المتحصل عليها عن طريق الامتياز أو المتواجدة في مناطق صعبة مثل الصحراء، الهضاب العليا؛
- دعم البحوث الفلاحية بهدف تطوير الزراعة البيولوجية والاستخدام الأمثل للأسمدة.

صاحبت هذه الفترة تأسيس برنامج التجديد الفلاحي والريفي والذي هو بدوره عمل على وضع الأسس الضرورية لتوجيه الدعم الفلاحي نحو تنمية الأقاليم الريفية ودعم القوى التحتية من تكوين وتأهيل بالإضافة إلى توجيه أهداف الدعم باتجاه فكرة تحقيق الأمن الغذائي، هذا باستخدام العديد من الأساليب الداعمة والمحفزة للنشاط الفلاحي على غرار أسلوب مسح ديون الفلاحين خلال فترات متفرقة حيث كان آخر مسح سنة 2009 والذي قدر بـ 41 مليار دينار، وقد تم تقسيم تلك الاعتمادات إلى جزئيين، الجزء الأول قدر بـ 46.8 مليار دج خصص لدعم النشاطات التالية:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي وتطوير وتحديث وتحويل نظم الإنتاج بما يتناسق مع تطور التكنولوجي في مجال البحوث الفلاحية؛
- حماية الصحة النباتية والحيوانية مع مكافحة الكوارث التي يمكن أن يتعرض إليها الإنتاج الفلاحي.

أما الجزء الثاني والذي خصص له اعتماد بمقدار 9.1 مليار دج من أجل:

- حماية الموارد المائية من سدود وآبار ومناطق استجماع المياه وتقديم الدعم من أجل تحديث وتجهيز أفضل الطرق في استغلال المياه؛

- تمديد العمالة في المناطق الريفية باختلاف نشاطاتها (فلاحية، صناعية أو خدماتية) الهدف منها هو إنعاش الوسط الريفي؛
- توسيع نشاط القطاع الفلاحي داخل المناطق المحرومة. (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، 2012، صفحة 29)

4.3 وسائل الدعم الفلاحي في الجزائر

انتهجت الدولة الجزائرية سياسة الدعم لقطاعها الفلاحي وذلك عن طريق دعم عملية الاستثمار الفلاحي والرفع من مستويات الإنتاج، بهدف تلبية الاحتياجات الغذائية للأفراد، واعتمدت في ذلك على مجموعة من الوسائل نذكرها كالآتي:

1.4.3 صناديق الدعم الفلاحي: في إطار تنظيم السياسات الداعمة للقطاع الفلاحي تم إنشاء عدة صناديق المتخصصة في دعم مختلف مجالات النشاطات الزراعية تعمل على ترقية ونمو القطاع الفلاحي، هدفها تسهيل وصول الإعانات المالية في شكل مساهمات حكومية للعديد من النشاطات الفلاحية:

- **الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية:** تندرج ضمن هذا الصندوق ثلاثة صناديق فرعية كالآتي: الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، صندوق ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية، الصندوق الوطني لضبط الإنتاج؛ (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، 2014، صفحة 11)
- **الصندوق الوطني للتنمية الريفية:** يندرج ضمنه ثلاثة صناديق فرعية وهي: صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، صندوق خاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصندوق الوطني للتنمية الريفية، 2014، الصفحات 18-19)

2.4.3 برنامج الإرشاد الفلاحي: الإرشاد الفلاحي هو عبارة عن عملية تعليمية غير مدرسية يقوم بها جهاز متكامل من المهنيين والقادة المحليين لخدمة المزارعين وأسرهم وبيئتهم ومساعدتهم على مساعدة أنفسهم، باستغلال إمكانياتهم المتاحة وجهودهم الذاتية لرفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي عن طريق إحداث تغيرات سلوكية مرغوبة في معارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم. وهو يمثل حلقة الوصل بين مراكز البحوث الزراعية والمصادر التقنية الأخرى والمنتجين الزراعيين.

وتتمحور أهداف الإرشاد الفلاحي حول تحسين قيادة الأنشطة الفلاحية وإقامة روابط بين الفلاحين ومحيطهم. في خضم السياسة الفلاحية، الريفية والصيدية المنتهجة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، تم تبني تأطير مكثف، يرتكز على مقاربات الاتصال والإرشاد بغرض تحسين قدرات، مهارات وممارسات للمستفيدين من مشاريع التنمية التي تطلقها الوزارة.

ولقد اهتم الإرشاد الفلاحي، بصفته أداة لتطبيق هذه السياسة بإيجاد حلول للمشاكل التقنية والاقتصادية التي تواجه الفلاحين بانتهاج المقاربات الملائمة، وذلك بتركيز الجهود على المحاور التالية:

- تحديد السياسة الوطنية للإرشاد والدعم الاستشاري، بالتشاور مع مؤسسات البحوث الإنمائية والمنظمات المهنية والمتعاملين في هذا القطاع؛
- تعبئة المهارات اللازمة لاحتياجات أجهزة الإرشاد والتنشيط في المناطق الريفية؛
- تطبيق النشاطات من طرف المستخدمين المكلفين بالإرشاد بغرض دعم التوجهات والبرامج ذات الأولوية في مجال التنمية الفلاحية، الريفية والصيدية. (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الإرشاد والدعم الاستشاري، 2016)

3.4.3 الدعم الفلاحي عن طريق المؤسسات المالية: تلعب المؤسسات المالية دورا بارزا في عملية دعم مختلف القطاعات في الاقتصاد، وككل القطاعات الأخرى فقد استفاد القطاع الفلاحي في الجزائر من دعم مختلف المؤسسات المالية المعتمدة:

- **الدعم الفلاحي عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR):** أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار إعادة الهيكلة التي تبعتها الجزائر بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية والصناعات الزراعية وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة في الريف أيا كان نوع نشاطها، ومن أهم القروض التي يقدمها البنك للفلاح: قرض الرفيق (RFIG)؛ قرض التحدي (ETTAHADI)؛ والقرض الإيجاري (LEASING)؛
- **الدعم الفلاحي عن طريق أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** لعبت أجهزة دعم المقاولاتية المستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في زيادة إنتاجية مختلف القطاعات الاقتصادية من منح القروض ودعم المشاريع، واستفاد قطاع الفلاحة على غرار باقي

القطاعات من حصة معتبرة لا تعكس حجم الإمكانيات المتاحة بقدر ما تعكس انخفاض الطلب الاستثماري على هذا القطاع، من أهم هذه الأجهزة: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANJEM)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)؛

- **التأمين الزراعي:** التأمين الزراعي هو وسيلة تهدف إلى تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الزراعي لعناصر المخاطرة بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من المزارعين المشاركين، كما أن التأمين الزراعي لا يقتصر على التأمين على المحاصيل فقط، بل إنه يشمل أيضا الماشية، الخيول، الغابات، الاستزراع المائي، والبيوت البلاستيكية الزراعية، ويتم التسويق لمنتوجات التأمين الزراعي في الجزائر من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) والصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (CRMA). (عماري و عامر، 2014، صفحة 04)

4. أثر سياسة الدعم الفلاحي على التنمية المحلية في ولاية تبسة

ولاية تبسة هي ولاية جزائرية تقع في أقصى الشرق الجزائري، تتربع على مساحة تقدر بـ 184 كيلومتر مربع، تقع بين خطي عرض 32/30 شمالا وخط طول 5.54 بين جبال الدكان والقعقاع وبورمان وهم من سلسلة جبال الأوراس الأشم يحدها شمالا ولاية سوق أهراس ومن الشرق الجمهورية التونسية وجنوبا ولاية الوادي ومن الجنوب الغربي خنشلة ومن الشمال الغربي مدينة عين البيضاء (أم البواقي).

1.4 الدعم الفلاحي الممنوح لولاية تبسة

قامت مديرية المصالح الفلاحية في ولاية تبسة بتمويل 7882 مشروع خلال الفترة (2000-2018)، والجدول التالي يبين حصيلة الدعم الفلاحي الممنوح لولاية تبسة خلال الفترة (2000-2018).

الجدول 1: حصيلة الدعم الفلاحي الممنوح لولاية تبسة خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: ألف دينار جزائري

المشروعات الفلاحية	المبلغ المخصص	المبلغ المستغل
زراعة الحبوب	630742	602431
زراعة الزيتون	365700	166116
زراعة النخيل	134191	100071

الحفر والآبار	1288500	973907
بناء الأحواض	493760	374180
معدات الري الحقلي	334328	225252
نظام الري بالتنقيط	798135	478217
تربية النحل	247110	196541
إنشاء ملبنة مصغرة	8000	4000
اقتناء حاصدات	289327	139300
اقتناء جرارات	1250242	513291
معدات الدعم	224523	24995
إصلاح وتجديد الحاصدات	279613	268257

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة

يبين الجدول 1 حصيلة الدعم الفلاحي الممنوح لولاية تبسة خلال الفترة (2000-2018)، وقامت مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة بتخصيص 7194779 ألف دينار جزائري عن طريق صناديق الدعم خلال الفترة (2000-2018) تم استغلال ما قيمته 4570886 ألف دينار من المبلغ المخصص لدعم 7891 مشروع فلاحي، وتم توجيه هذه المبالغ لدعم عدة مشروعات فلاحية مختلفة حيث يظهر الجدول المشروعات الفلاحية التي تم دعمها عن طريق الصناديق، ويتقدمها مشروع الحفر والآبار حيث استفاد من مبلغ يقدر بـ 1288500 ألف دينار جزائري تم استغلال منه 973907 ألف دينار جزائري، وهذا راجع لأهمية الآبار خاصة أن المنطقة تعرف بكثرة الموارد المائية الجوفية وانخفاض المعدل السنوي لتهاطل الأمطار على مستوى الولاية، لذا تسعى السلطات لاستغلال المياه الجوفية لتعويض نقص تهاطل الأمطار في عملية الري وتربية الحيوانات، ويليها اقتناء الجرارات حيث تم تخصيص له مبلغ قدر بـ 1250242 ألف دينار جزائري تم استغلال منه 513291 ألف دينار جزائري حيث يعتبر الجرار من أهم الماكنات في عملية الزراعة لهذا فإن الطلب عليه كبير جدا من طرف الفلاحين لهذا سعت السلطات المسؤولة عن الفلاحة على مستوى الولاية لتوفير هذه الماكنات لدعم الفلاحين، بينما احتلت مشروعات زراعة النخيل وإنشاء ملبنة مصغرة المراتب الأخيرة من بين المشروعات الفلاحية المدعمة من طرف الصناديق الأقل تخصيصا لمبالغ الدعم، حيث تم تخصيص لزراعة النخيل ما قيمته 134191 ألف دينار جزائري لأن جنوب الولاية (بلديتي نقرين وفركان) يتميز

بإقليم شبه صحراوي، بينما خصص لإنشاء الملابن المصغرة مبلغ يقدر بـ 8000 ألف دينار جزائري وهو مبلغ منخفض جدا نظرا لأهمية مادة الحليب ومشتقاته بصفته مادة غذائية أساسية لسكان المنطقة.

2.4 أثر الدعم الفلاحي على الإنتاج النباتي في ولاية تبسة

يتمثل الإنتاج النباتي في مجموعة المحاصيل الزراعية التي يتم زراعتها في ولاية تبسة، والتي تمثل الأقطاب الرئيسية للإنتاج النباتي على مستوى الولاية، والجدول التالي يبين تطور الإنتاج النباتي في ولاية تبسة خلال الفترة (2011-2018).

الجدول 2: تطور الإنتاج النباتي في ولاية تبسة خلال الفترة (2011-2018)

الوحدة: قنطار

الشعبة	2012/2011	2014/2013	2016/2015	2018/2017
الحبوب	1397000	152000	465000	625700
الأعلاف	330600	427700	490000	817865
الخضر	942510	975000	629000	1154090
البطاطا	703300	770000	412000	990000
الزيتون	28000	32000	26000	64000
التمور	13920	18000	19600	20500

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة

يبين الجدول 2 تطور الإنتاج النباتي في ولاية تبسة خلال الفترة 2011-2018، حيث سجل إجمالي محصول الحبوب أعلى قيمة له في الموسم الفلاحي 2012/2011 بقيمة 1397000 قنطار، منها شعبة الشعير بقيمة إنتاج بلغت 283500 قنطار، والقمح اللين بقيمة إنتاج 16100 قنطار، والقمح الصلب بقيمة إنتاج 326100 قنطار من هذا القمح. بالنسبة للأعلاف نلاحظ أن تطور إنتاج الأعلاف في ولاية تبسة في تصاعد مستمر خلال الفترة الأخيرة، حيث حقق أعلى قيمة له موسم 2018/2017 بـ 817865 قنطار، وتعتبر الأعلاف من الأقطاب الزراعية الرئيسية في ولاية تبسة لما لها من أهمية كبيرة في تغذية الماشية والأبقار، بما أن سكان الولاية يعتمدون بشكل أساسي على تربية الماشية والأبقار فالطلب على الأعلاف كبير من طرف المربين، خاصة في المناطق الوسطى للولاية التي تعاني من الجفاف وندرة تساقط الأمطار وتتميز بتربية الماشية والأبقار بشكل كبير، أما شعبة الخضر فنلاحظ أن إنتاج الخضر في ولاية تبسة من بين أكبر المحاصيل إنتاجا في الولاية

خاصة منتوج البطاطا والبصل والثوم، حيث يعتبر منتوج البطاطا أكثر منتوج استهلاكا في الولاية، لذا نلاحظ أن الأغلبية العظمى من إنتاج الخضر في الولاية تمثلها البطاطا، وتميز موسم 2018/2017 بتسجيل إنتاج قياسي في شعبة البطاطا خاصة ببلديتي الحويجبات وأم علي الحدوديتين وغيرهما وذلك بـ 990000 قنطار من إجمالي إنتاج الخضر الذي بلغ 1154090 قنطار بفضل تصميم السلطات والمساعي الحثيثة لتطوير هذه المناطق وتوسيع المساحة المخصصة لزراعتها. بالنسبة لشعبة الزيتون سجل قطاع الفلاحة بولاية تبسة ارتفاعا محسوسا في شعبة الزيتون، حسب الجدول رقم (04) فإن محصول الزيتون بلغ 32000 قنطار في الموسم الفلاحي 2014/2013 منها 28000 قنطار موجهة للعصر وتحويله إلى زيت الزيتون، وسجل موسم 2018/2017 قيمة مضاعفة لإنتاج الزيتون في ولاية تبسة حيث وصلت إلى 64000 قنطار منها 56000 قنطار تم تحويله إلى زيت الزيتون ما لا يقل عن 654840 لتر من أجود أنواع الزيوت على المستوى الوطني، خصوصا ببلديات صفصاف الوسرى وبئر العاتر ونقرين وبكارية.

بالرغم من الإمكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها ولاية تبسة في المجال الفلاحي من أراضي خصبة وتنوع الأقاليم في الولاية وبرامج الدعم المخصصة لتنمية القطاع إلا أن المحاصيل الزراعية بالولاية تشكو من عدم التحكم في المسار التقني وعدم احترام الفترات المناسبة لإنجاز الأعمال الفلاحية (الحرث، التسميد، قلع الأعشاب الضارة.... الخ) وكذا النقص في العتاد الفلاحي وعدم التحكم في تقنيات المناوبة، وكذا ظاهرة الجفاف وندرة الأمطار التي عانت منها الولاية في السنوات الأخيرة، وعدم تغطية ندرة الأمطار من خلال الري المحاصيل بالاعتماد على الآبار والمياه الجوفية التي تتميز بها الولاية، وكل هذا يفسر المردود المنخفض المحصل عليه في الحبوب والخضر وزراعة الزيتون والمحاصيل الزراعية الأخرى.

3.4 أثر الدعم الفلاحي على الإنتاج الحيواني في ولاية تبسة

يتمثل الإنتاج الحيواني في ولاية تبسة في تربية مجموعة من الحيوانات والتي تمثل الأصناف الرئيسة التي يعتمد عليها المربي في الولاية، وهي كالتالي: اللحوم الحمراء وهي الأغنام، الأبقار، الماعز، الإبل، بالإضافة للحوم البيضاء الدواجن بأنواعها، والجدول التالي يبين تطور الإنتاج الحيواني في ولاية تبسة خلال الفترة (2009-2018).

الجدول 3: تطور الإنتاج الحيواني في ولاية تبسة خلال الفترة (2009-2018)

الشعبة	10/09	12/11	14/13	16/15	18/17

لحم الأبقار (قنطار)	11360	12777	13847	15800	14814
لحم الأغنام (قنطار)	82131	99115	94363	84821	100382
لحم الماعز (قنطار)	10543	12600	13118	13675	12861
لحم الإبل (قنطار)	311	294	321	368	1207
إجمالي اللحوم الحمراء (قنطار)	104345	124786	121649	114664	129264
إجمالي اللحوم البيضاء (قنطار)	35945	40448	48064	69290	63806
إجمالي إنتاج الحليب (ألف لتر)	81563	89168	88193	90793	99923
البيض (ألف وحدة)	27748	37800	32760	59514	70168
العسل (قنطار)	360	990	900	990	1000
الصوف (قنطار)	7900	7601	7440	7679	8114

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة

يبين الجدول 3 تطور الإنتاج الحيواني في ولاية تبسة، حيث تتميز الولاية بتربية أربعة أنواع من الماشية والتي تمثل مجموعة اللحوم الحمراء ألا وهي الأبقار، الأغنام، الماعز والإبل وهذا التنوع يمنح الولاية إضافة مهمة في زيادة الغلة ورفع معدل إنتاج اللحوم الحمراء، ونلاحظ من خلال الجدول أن إجمالي كمية اللحوم الحمراء شهدت تصاعدا مستمرا في الفترة (2009-2012) حيث سجلت أعلى قيمة لها في الموسم الفلاحي 2012/2011 بـ 124786 قنطار من اللحوم الحمراء، وهذا راجع لبرنامج التجديد الريفي والفلاحي والذي بدأ تطبيقه سنة 2009 والذي يهدف لتمويل القطاع الفلاحي ماديا من خلال صناديق الدعم الفلاحي ومنح القروض الفلاحية وتقنيا من خلال برنامج الإرشاد الفلاحي، ومن خلاله تم دعم أسعار الأعلاف والأدوية الخاص بالحيوانات وهذا ما شجع الفلاحين لرفع الإنتاج والاستثمار في تربية المواشي، ولكن هذا التصاعد لم يستمر طويلا حيث سجلت السنوات الموالية انخفاضا متتاليا في إنتاج اللحوم الحمراء لتصل لعتبة 114664قنطار في موسم 2016/2015، وهذا راجع أساسا لأزمة النفط سنة 2014 والتي أثرت وبشكل كبير على مداخيل الدولة مما أجبرها على التخلي عن دعم القطاع الفلاحي وإكمال برنامج التجديد الريفي والفلاحي،

ويعود السبب أيضا في هذا التنازل إلى انخفاض إنتاج لحوم الأغنام منذ سنة 2014 والتي تعتبر الأكثر إنتاجا من بين اللحوم الحمراء الأخرى وذلك راجع لطبيعة السكان المحليون في تربية الأغنام بشكل أساسي ثم تأتي الأصناف الأخرى، هذا ما أثر على إجمالي إنتاج اللحوم الحمراء بالرغم أن الأصناف الأخرى (الأبقار، الماعز، الإبل) سجلت ارتفاعا في الإنتاج خلال المواسم الأخيرة. بينما سجلت اللحوم البيضاء والتي تتمثل أساسا في الدواجن بجميع أنواعها تصاعدا مستمرا في إنتاجها، وهذا راجع للطلب الكبير عليها نظرا لانخفاض سعرها مقارنة باللحوم الحمراء، حيث يلجأ إليها السكان لتعويض اللحوم الحمراء التي تتميز بغلاء أسعارها. كما يرتبط إنتاج البيض بتربية الدواجن، حيث شهدت وتيرة إنتاج البيض تصاعدا مستمرا خلال الفترة (2009–2018)، حيث انتقل إنتاج البيض من 27748 ألف بيضة في موسم 2010/2009 إلى 70168 ألف بيضة موسم 2018/2017، إلا أن هذه الكمية تعتبر قليلة ولا تلبي الطلب الكبير على منتوج البيض من طرف السكان المحليون، بالنسبة للحليب ومشتقاته سجلت الولاية إنتاجا تصاعديا خلال الفترة (2009–2018)، حيث انتقل إنتاج الحليب من 81563 ألف لتر موسم 2010/2009 إلى 99923 ألف لتر موسم 2018/2017 وهي أعلى قيمة سجلها إنتاج الحليب في الولاية خلال الفترة الماضية، وتعتبر الأبقار الحلوب هي المصدر الأول والأهم للحليب في ولاية تبسة، لذا فعدد الأبقار الحلوب له تأثير مباشر بقيمة إنتاج الحليب، لهذا تهتم الولاية بمزارع تربية الأبقار وتدعم المربين بالعتاد والأدوية اللازمة لزيادة نسبة أعداد الأبقار الحلوب للولاية، بالنسبة لإنتاج العسل فقد سجلت الولاية إنتاجا قياسيا لإنتاج هذه الشعبة حيث وصل إلى 1000 قنطار من موسم 2018/2017، وهذا راجع لتوسع الكبير في نشاط مربي النحل خلال السنوات الأخيرة، وتعد بلدية الحمامات عاصمة له منذ عقود بتحقيقها نسب إنتاج كبيرة مقارنة بالبلديات الأخرى، تشير معطيات مصالح مديرية الفلاحة لولاية تبسة بخصوص مادة الصوف التي تندرج في إطار شعبة تربية المواشي بأن معدل الإنتاج يحقق تذبذبا مع كل موسم حيث سجلت أعلى قيمة لها موسم 2018/2017 بـ 8114 قنطار، وتعتبر مادة الصوف من الموارد الطبيعية التي تتمتع بها الولاية حيث تستغلها في صناعة تحويلية لإنتاج الألبسة والمفروشات، وبذلك توفر فرصا للعمل وضمان سلسلة إنتاجية ذات نجاعة.

4.4 أثر الدعم الفلاحي على معدلات نمو القطاع الفلاحي في ولاية تبسة

من خلال الشكل الموالي سنحاول توضيح تطور معدلات النمو المسجلة في القطاع الفلاحي لولاية تبسة معبرا عنها بنمو القيمة المضافة المحققة في القطاع.

الشكل 1: تطور معدلات نمو القطاع الفلاحي لولاية تبسة خلال الفترة (2009-2018)

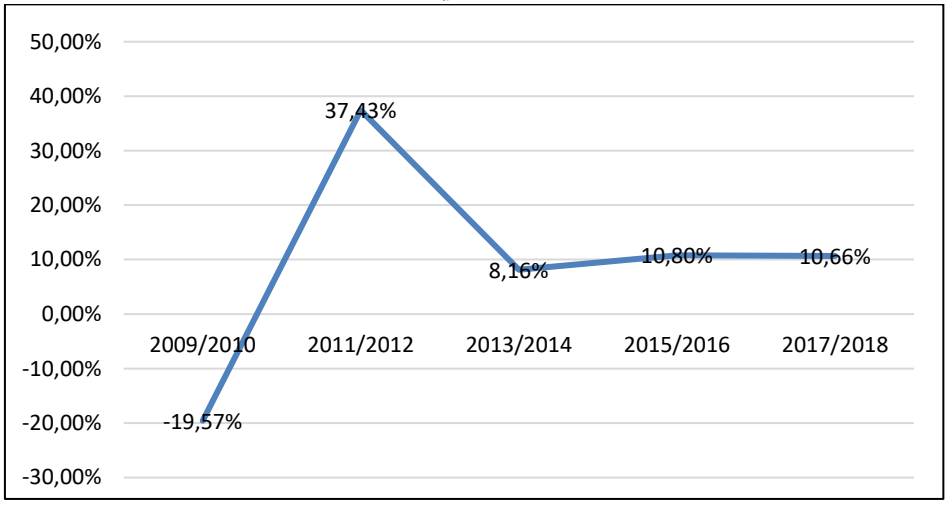

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة

يبين الشكل 1 تطور معدلات نمو القيمة المضافة في القطاع الفلاحي لولاية تبسة خلال الفترة 2010-2018، حيث ارتفع معدل النمو من 19.75-% موسم 2010/2009 إلى 37.43% موسم 2012/2011 وهي المدة التي بدأ فيها تطبيق برنامج التجديد الريفي منذ سنة 2009، فارتفع معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة جيدة نظرا للإصلاحات التي جاء بها برنامج التجديد الريفي للقطاع الفلاحي، ثم انخفض معدل النمو في السنوات التالية ليصل إلى 8.16% موسم 20014/2013 وذلك راجع نقص التمويل وتراجع الإنتاج الفلاحي بسبب الجفاف وعزوف الفلاحين على الزراعة، ثم ارتفع معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي لولاية تبسة بنسبة ضئيلة في السنوات الأخيرة، حيث سجل نسبة 10.80% موسم 2016/2015 ونسبة 10.66% موسم 2018/2017، لتبقى هذه المعدلات ضعيفة ولا تصل لسقف الطموحات التي تهدف إليها الدولة وهي زيادة نسبة معدلات نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي لتحقيق التنمية المحلية.

5.4 أثر الدعم الفلاحي على التشغيل في ولاية تبسة

تسعى الدولة من خلال القطاع الفلاحي إلى استحداث مناصب شغل تغطي بها الطلب الكبير على العمل وتخفض نسب البطالة المرتفعة، لهذا تستهدف سياسة الدعم المتبعة من طرف الدولة تمويل المشاريع الفلاحية لخلق مناصب شغل عديدة، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 3: عدد مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الفلاحي لولاية تبسة خلال الفترة (2008-2018)

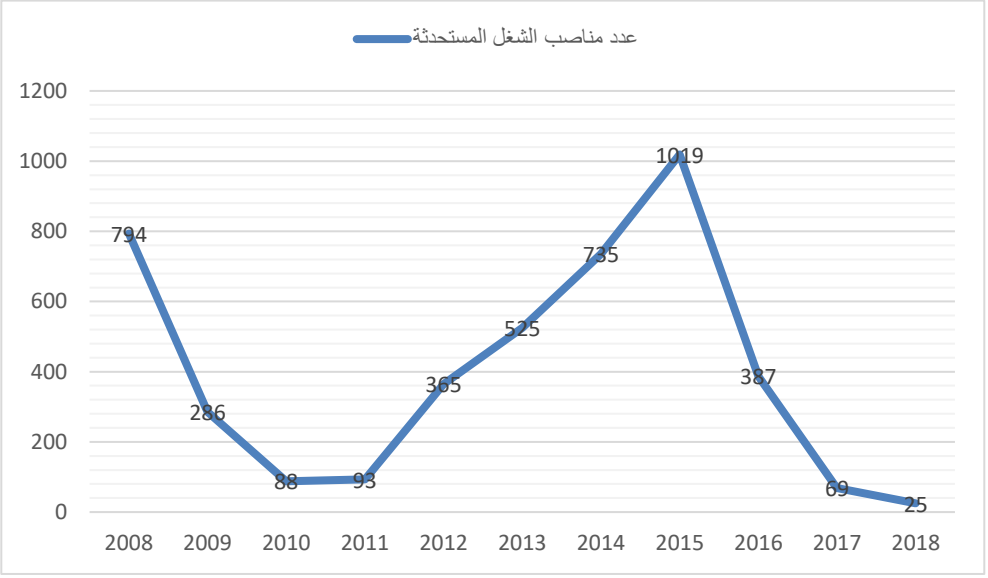

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة

يبين الشكل 3 عدد مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الفلاحي لولاية تبسة خلال الفترة (2008-2018)، حيث يظهر الشكل تذبذبا كبيرا في عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال العشر السنوات الأخيرة، حيث انخفض عدد المناصب من 794 منصب شغل سنة 2008 إلى 88 منصب شغل مستحدث فقط سنة 2010، أي انخفاض بنسبة 88.91% وهذه نسبة سلبية لقطاع الفلاحة في ولاية تعتبر منطقة فلاحية بامتياز نظرا للموارد والمؤهلات التي تمتلكها، وتعود أسباب هذا الانخفاض لعدم الاهتمام بهذا القطاع وتهميشه، لكن سرعان ما ارتفع عدد مناصب الشغل ابتداء من سنة 2011 حيث انتقل عدد المناصب من 93 منصب سنة 2011 ليصل إلى الذروة سنة 2015 عند حدود 1019 منصب شغل مستحدث، وهذا راجع لتنفيذ برنامج التجديد الفلاحي والريفي ابتداء من سنة 2010، حيث ركزت الدولة على توظيف الشباب والمستثمرين في القطاع الفلاحي وتم دعمهم عن طريق صناديق الدعم، ولعبت أجهزة دعم الشباب دورا مهما في توظيف العديد من الشباب العاطل الذين لديهم الرغبة في الاستثمار في المشروعات الفلاحية، ثم أخذ منحنى التوظيف في النزول خلال السنوات الموالية ليصل لأدنى عدد له خلال العشر السنوات الأخيرة بتسجيله لـ 25 منصب شغل فقط

سنة 2018، وهذا راجع لمخلفات أزمة النفط التي عصفت بالبلاد والتي دفعت الدولة لتخفض قيمة الدعم المقدم وتخفض من فتح المجال للتوظيف أمام الشباب.

5. خاتمة

من خلال هذه الدراسة تم التطرق لسياسة الدعم الفلاحي في الجزائر وأثرها على التنمية المحلية في ولاية تبسة، حيث تتميز الولاية بمؤهلات وموارد طبيعية كبيرة ومتنوعة، وتتوفر على عدة أقاليم منها الهضاب والجبال وإقليم شبه صحراوي والتي تستغل في عملية الزراعة، وتمتعها أيضا بموارد بشرية وحيوانية متنوعة مما يعطيها الفرصة لتنويع الإنتاج الفلاحي داخل الولاية، كل هذه الموارد التي تتمتع بها الولاية تؤهل القطاع الفلاحي للنجاح في تحقيق التنمية المحلية من خلال الاستثمار في المشروعات الفلاحية، لتحقيق الأمن الغذائي وخلق مناصب شغل للقضاء على البطالة والآفات الاجتماعية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى .

كما تظهر الإحصائيات التي تم عرضها في هذه الورقة البحثية أن ولاية تبسة استفادت من مبالغ مهمة في إطار سياسة الدعم الفلاحي المتبعة من طرف الدولة والتي تعتمد على صناديق الدعم ومنح القروض من طرف مختلف المؤسسات المالية، وعن طريق الإرشاد وتكوين الفلاحين والإطارات.، إلا أن النتائج المسجلة لم ترقى لمستوى الطموحات بالرغم من تسجيل تحسن في بعض الإحصائيات مثل معدل النمو السنوي للشعب الرئيسية، وفي المقابل تم تسجيل تباطؤ كبير في معدلات نمو القطاع الفلاحي في الولاية وتدني في عدد مناصب الشغل المستحدثة في القطاع...، هذا ما أثر سلبا على التنمية المحلية في الولاية مقارنة بالآمال الكبيرة التي علقها المسؤولين على القطاع الفلاحي للخروج بالولاية من التخلف إلى التطور والازدهار نظرا لما تمتلكه الولاية من مؤهلات فلاحية كبيرة، لتبقى ولاية تبسة منطقة نائية تعاني من العديد من المشاكل أهمها التخلف، البطالة، التهريب، الفساد... وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية لدفع عجلة التنمية المحلية حيث مازالت ولاية تبسة تعاني سجل المسجلة بمؤهلات وموارد طبيعية كبيرة ومتنوعة تؤهل القطاع الفلاحي للنجاح في تحقيق التنمية المحلية من خلال الاستثمار في المشروعات الفلاحية، لتحقيق الأمن الغذائي وخلق مناصب شغل للقضاء على البطالة من خلال الاعتماد على مجموعة من آليات دعم المشروعات الفلاحية في ولاية تبسة منها المالية عن طريق صناديق الدعم ومنح القروض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أو التقنية عن طريق الإرشاد وتكوين الفلاحين والإطارات.

1.5 نتائج الدراسة: توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من أهم وسائل تطبيق سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر مؤخرا؛
- الخطط والبرامج ذات البعد الوطني والتسيير المركزي (المخططات البلدية للتنمية) تبقى بعيدة عن التكفل بالاحتياجات المحلية الخاصة وتعجز عن تحقيق التوازن الجهوي؛ ما لم تكن مصحوبة ببرامج محلية يتم إعدادها والتخطيط لها وتنفيذها محليا؛
- برغم من الآليات والبرامج التي استفاد منها القطاع الفلاحي في ولاية تبسة، وما تتوفر عليه من موارد وقدرات طبيعية وبشرية، إلا أن النتائج المحققة لم تصل للطموحات المأمولة لدفع عجلة التنمية المحلية؛
- ساهم برنامج التجديد الريفي والفلاحي في تطوير الأنشطة الزراعية وزيادة حجم الاستثمار الفلاحي في ولاية تبسة؛
- تأثر الإنتاج الفلاحي في ولاية تبسة بالأزمة النفطية وانهيار أسعار البترول مما أدى إلى تخفيض قيمة الدعم وإلغائه كليا لبعض الأنشطة الفلاحية مما انعكس بالسلب على تطور الإنتاج الفلاحي في الولاية؛
- من بين العوامل التي أدت لعدم تطور القطاع الفلاحي في ولاية تبسة هم عدم اهتمام الشباب بالاستثمار في المشروعات الفلاحية، والبحث عن الربح السريع في مجال التجارة.

2.5 توصيات الدراسة

- الاعتماد على الإرشاد الفلاحي من خلال وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية لتحسين المنتوج الفلاحي؛
- تكثيف التمويل المالي للقطاع الفلاحي وتحديث هياكله، وذلك عبر التسيير العقلاني للموارد المالية وتحسين الخدمات المصرفية، خاصة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وصناديق التنمية الفلاحية؛
- زيادة تفعيل آليات وبرامج دعم القطاع الفلاحي أكثر من قبل الحكومة، وخلق آليات وهيئات جديدة تهتم بالجوانب التي أهملتها الهيئات السابقة، وذلك من أجل زيادة عدد المشروعات الفلاحية في الاقتصاد الوطني؛
- إقامة مراكز وبرامج توعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي.

6. قائمة المراجع

- أحمد غربي. (2010). **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**. مجلة البحوث والدراسات العلمية(العدد 04)؛
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (21 05, 2014). **الصندوق الوطني للتنمية الريفية**. العدد 30. تاريخ الاسترداد 15 12, 2020، من https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2014/A2014030.pdf؛
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (21 05, 2014). **الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية**. العدد 30. تاريخ الاسترداد 15 12, 2020، من https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2014/A2014030.pdf؛
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2009). **دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي**. السودان: الخرطوم؛
- بومدين زاوي. (2016). **التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)**، أطروحة دكتوراه. معسكر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة اسطمبولي؛
- زهير عماري، و أسامة عامر. (2014). **دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2012)**. يوم دراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الجزائري. سطيف: جامعة فرحات عباس؛
- سعيدة بلهادي، و خيرة بن عبد العزيز. (جانفي, 2020). **العلاقة بين التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر**. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07(العدد 01)؛
- عبد الحق فبدمة. (2012). **ملهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة**. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات(العدد 01)؛
- عبد المطلب بيصار، و حسين الأمين شريط. (2018). **التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية**. مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 02(العدد 02)؛
- فؤاد بن غضبان. (2015). **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون** (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع؛
- محمد عبد الكريم منصل العقيدي. (2008). **سياسة الدعم المحلي في القطاع الزراعي**. العراق: وزارة الزراعة؛
- محمد غردي. (2011). **اتفاقية الزراعة في إطار منظمة التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية**. مجلة الإبداع(العدد 01)؛
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (2012). **مسار التجديد الفلاحي والريفي**. الجزائر؛
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (22 09, 2016). **الإرشاد والدعم الاستشاري**. رقم 16-243. الجزائر. تاريخ الاسترداد 12 15, 2020، من http://madrp.gov.dz/